واقع الخدمات المالية الإلكترونية في الجزائرية ودورها المرتقب في تعزيز الشمول المالي

The Reality of Electronic Financial Services in Algeria and its role in Promoting Financial Inclusion

عمومن بلخير[1]، عيشوش محمد الحافظ[2]

[1] جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي (الجزائر)، amoumene@univ-eloued.dz

[2] جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي (الجزائر)، El.hafedh@yahoo.com

تاريخ الاستلام :2022/10/05 تاريخ القبول:2022/11/14 تاريخ النشر:2023/01/26

ملخص:

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على واقع الخدمات المالية الإلكترونية في الجزائرية ودورها في تعزيز الشمول المالي ،من خلال عرض لمفهوم وخصائص الشمول المالي ثم التطرق الى عرض وتحليل مؤشرات وإحصائيات حول واقع الخدمات الإلكترونية في الجزائر .

حيث توصلت الدراسة الى ان الجزائر رغم المجهودات المبذولة في مجال تطوير الخدمات المالية الالكترونية إلا انها لا تزال بعيدة عن تحقيق الاهداف المرجوة من الشمول المالي، وذلك بالنظر الى مستوى التطور الحاصل في مجال الصيرفة الالكترونية مقارنة بباقي الدول العربية والدول الغربية التي تمكنت من تعزيز الشمول المالي من خلال الخدمات المالية الالكترونية .

كلمات مفتاحية: الخدمات المالية الإلكترونية؛ تكنولوجيا المعلومات والإتصال؛ الشمول المالي.

Abstract:

This study aimed to identify the reality of electronic financial services in Algeria and their role in promoting financial inclusion, through a presentation of the concept and characteristics of financial inclusion, and then addressing the presentation and analysis of indicators and statistics about the reality of electronic services in Algeria .

Where the study concluded that Algeria, despite the efforts made in the field of developing electronic financial services, is still far from achieving the desired goals of financial inclusion, by looking at the level of development in the field of electronic banking in the rest of the Arab countries and Western countries that have been able to enhance financial inclusion Through electronic financial services.

Keywords: E financial services; information and communication technology; Financial Inclusion.

المؤلف المراسل: عمومن بلخير: amoumene@univ-eloued.dz .

1. مقدمة:

أدت الازمات المالية المتلاحقة التي شهدها العالم الى توجه اهتمام الدول بما فيها المنظمات الدولية الى محاولة إيجاد خدمة مالية مبتكرة ذات مزيج تسويقي فعال، يتميز بأفكار إبداعية ذات جودة عالية وسرعة في أداء المعاملات وبسعر أقل تستهدف شرائح أكبر من العملاء، تمكنها من استقطاب رؤوس الاموال المقصاة المتواجدة أغلبها في الاقتصاد غير الرسمي او الموازي، وبالتالي دفع هذه الاموال واستغلالها في قنوات رسمية والاستفادة منها في عملية التمويل بغرض تخفيض بطالة عوامل الإنتاج، وهذا ما تبلور في التوجه نحو الشمول المالي والذي يركز على احتواء الفئات المهمشة والمقصاة ماليا، وتمكينها من الاستفادة من الخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية بشكل رسمي.

حيث ساهم التطور السريع في تكنولوجيا المعلومات والإتصالات في تعزيز الشمول المالي، من خلال الخدمات البنكية الالكترونية المبتكرة والتي تتميز بتكاليف منخفضة وزيادة السرعة والأمان والشفافية،مع توفير القدرة على التكيف مع الازمات مما يسهل الوصول الى الفئات المقصاة ماليا.

ونظرا لكون النظام المصرفي مرتبط بتطور شكل ونظام النشاط الإقتصادي لأي دولة، فإن والجزائر بدورها تسعى الى تطوير وعصرنة نظامها المصرفي من خلال ضرورة إدخال تكنولوجيا المعلومات والإتصالات، حيث تبنت عدة مشاريع وسياسات دخل بعضها حيز التنفيذ في إطار تحديث وسائل الدفع وعصرنتها ، وبذلك تحقيق الخطوات الاولى نحو تطبق الصيرفة الإلكترونية وبالتالي تحقيق الاهداف المرجوة من الشمول المالي .

1.1 إشكالية الدراسة: لمعالجة هذا الموضوع سنحاول من خلال هذه المداخلة الإجابة على التساؤلات التالية:

- ما هو واقع الخدمات المالية الإلكترونية في الجزائر؟
- هل للخدمات المالية الإلكترونية المطبقة حاليا في الجزائر دور في تعزيز الشمول المالي؟

2.1 أهداف الدراسة :من خلال هذه الدراسة سنحاول الوصول الى الاهداف التالية :

- ✓ التعرف على الشمول المالي والشروط الاساسية لتطبيقه؛

- ✓ التعرف على واقع الخدمات المصرفية الالكترونية في الجزائر؛
- ✓ التعرف على مدى مساهمة الخدمات المصرفية الالكترونية في الجزائر في تحقيق الشمول المالي.

3.1 أهمية الدراسة: تنبثق أهمية الدراسة في ضرورة مواكبة التطور الرقمي الحاصل في الخدمات المالية الالكترونية بإعتبارها واحدة من أهم رموز العصر الحالي، الامر الذي يحتم على الجزائر الإستفادة منها والعمل على إدماجها في القطاع المصرفي، بالإضافة الى الوقوف على واقع الخدمات المالية الإلكترونية المقدمة من طرف المؤسسات المالية الجزائرية ومدى مساهمتها في تحقيق الشمول المالي.

2: الشمول المالي

1.2 تعريف الشمول المالي :

- **يعرف البنك الدولي** BM الشمول المالي الشمول المالي : وصول الافراد والشركات إلى المنتجات والخدمات المالية المتوفرة بأسعار معقولة تلبي إحتياجاتهم، مثل المعاملات والمدفوعات والإدخار والإئتمان والتأمين، حيث يتم تقديمها بطريقة مسؤولة ومستدامة (اوسياف و شاوي، 2020، صفحة 122)
- **كما يعرفه صندوق النقد العربي والمجموعة الإستشارية لمساعدة الفقراء** : يشير الشمول المالي إلى تمتع الأفراد بما فيهم أصحاب الدخل المنخفض ، والشركات، بما في ذلك أصغرها، بإمكانية الوصول والاستفادة الفعالة (مقابل أسعار معقولة) من مجموعة واسعة من الخدمات المالية الرسمية ذات جودة عالية (مدفوعات ، تحويلات ، إدخار، إئتمان، تأمين ....إلخ) يقع توفيها بطريقة مسؤولة ومستدامة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي الخدمات المالية العاملة في بيئة قانونية وتنظيمية ملائمة. (بن رجب، 2018، صفحة 2)
- **أما البنك المركزي الجزائري (BCA) فعرفه كما يلي:** إتاحة إستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده، خاصة المهمشة منها، من خلال القنوات

الرسمية ، بما في ذلك الحسابات الجارية وحسابات الإدخار ، خدمات الدفع والتحويل، وخدمات التأمين، خدمات التمويل والإئتمان وابتكار خدمات مالية أكثر ملائمة وبأسعار تنافسية وعادلة. بالإضافة الى العمل على حماية حقوق مستهلكي هذه الخدمات المالية، وتشجيع هذه الفئات على إدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم لتفادي لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لأي من جهات الرقابة والإشراف والتي تفرض أسعار مرتفعة نسبيا مما يؤدي إلى سوء إستغلال احتياجات تلك القنواة للخدمات المالية المصرفية . (اوسياف و شاوي، 2020، صفحة 122)

2.2 شروط الشمول المالي: وضعت مجموعة العمل المعنية ببيانات الشمول المالي (**Financial Inclusion Data Working Group**) التابعة للتحالف العالمي للشمول المالي (**Alliance of Financial Inclusion**) الشروط الاساسية التالية المقترح أن تتوفر في الشمول المالي : (بن رجب، 2018، صفحة 03)

- ✓ **الفائدة والملائمة**: إختيار المؤشرات التي تساعد على وضع السياسات الوطنية للشمول المالي؛
- ✓ **الإتساق**: ضمان إتساق القياس وقابلية المقارنة في الزمان والمكان؛
- ✓ **التوازن**: تناول الشمول المالي لجانبي العرض (الوصول للخدمات المالية) والطلب(الإستفادة من هذه الخدمات)
- ✓ **البراغماتية**: الإعتماد قدر الإمكان على بيانات متوفرة ومتاحة لتقليل التكلفة والجهد.
- ✓ **المرونة**: ما من شك أن تحقيق الشمول المالي مرتبط بالسياق الإقتصادي والجغرافي والإجتماعي والثقافي للدولة، ويختلف بإختلاف الضروف والموارد بين الدول ، بالتالي فإن الشروط الأساسية المقترحة في إحتساب مؤشر الشمول المالي تمكن البلدان من التمتع بقدر كاف من المرونة في إختيار التعريفات و/أو إستخدام مؤشرات بديلة؛

- ✓ **الطموح**: قياس الشمول المالي بدقة، قد يتطلب بذل جهود وموارد إضافية لمقابلة الشروط الاساسية كما هو محدد. مع ذلك، من منطق المرونة والبراغماتية، يمكن إعتماد مؤشرات بديلة إذا تعذر الحصول على المؤشرات الأساسية،على أن يتم تحسين المؤشرات في وقت لاحق عملا بمبدأ الطموح المبني على دينميكية الشروط الأساسية.

2.3أهداف الشمول المالي : يهدف الشمول المالي الى وصول الخدمات المالية الى شريحة أكبر من المواطنين سواء الافراد أو المنشأت، وجذب المستبعدين الى النظام المالي الرسمي من خلال تقديم الخدمات المالية، (فؤاد خليل، 2015، صفحة 07) ويكون ذلك من خلال:

- تعزيز وصول كافة فئات المجتمع الى الخدمات والمنتجات المالية؛
- تسهيل الوصول الى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطن وخاصة الفقراء منهم؛
- تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي؛
- تمكين الشركات الصغيرة جدا من الاستثمار والتوسع؛
- خفض مستويات الفقر وتحقيق الرخاء والرفاهية الاجتماعية . (شنبي و بن لخضر، 2018، صفحة 109)

3: الخدمات المالية الالكترونية في الجزائر ودورها في الشمول المالي :

إن اهم ما يميز العمل المصرفي في العصر الحالي هو تفاقم دور التكنولوجيا البنكية والسعي الحثيث الى ترقية وتطوير وسائل تقديم الخدمة المصرفية بما يتوافق والإقاع المتسارع للصناعة المصرفية، حيث عملت الجزائرية جاهدة على نقل العديد من التقنيات المصرفية الى السوق الوطنية سعيا منها لتطوير الخدمات المصرفية وبالتالي تحقيق الاهداف المرجوة من الاشتمال المالي، حيث سنتعرض بالتحليل لتطور بعض المؤشرات الخاصة بالخدمات المالية الإلكترونية بالجزائر لنتمكن من خلالها من تفسير واقع هذه الاخيرة ودورها في تعزيز الشمول المالي.

1.3نشاط الدفع عبر الانترنات : يعتبر الدفع عبر الانترنت احد اهم المؤشرات أهمية لتفسير واقع الخدمات الالكترونية ، حيث سنطرق فيا يلى الى تطوره في الجزائر.

1.1.3.تطور نشاط الدفع الإلكتروني حسب تسوية الخدمة خلال من أكتوبر 2016 الى ديسمبر 2020: منذ أكتوبر 2016، أصبح الدفع عن طريق الإنترنت بواسطة البطاقة البيبنكية عمليا بالجزائر وقد تم فتح هذه الخدمة في المرحلة الأولى للقائمين على الفوتره (شركات توزيع الماء والطاقة "الغاز والكهرباء" ، الهاتف الثابت والنقال، شركات التأمين ،النقل الجوي وبعض الإدارات).

حاليا يوجد **97** تاجر الويب منخرط في نظام الدفع الإلكتروني البنكي، ما نتج عنه حوالي **961 080 8** معاملة موزعة وفقًا للجدول التالي:

جدول رقم 01: تطور نشاط الدفع عبر الانترنات في الجزائر منذ أكتوبر 2016 إلى ديسمبر 2020

السنة	هاتف / اتصالات	نقل	تأمين	كهرباء/ماء	خدمة ادارية	خدمات	تبع البضائع	العدد الاجمالي للمعاملات	المبلغ الاجمالي
2016	6 536	388	51	391	0	0	0	7 366	15 009 842,02 دج
2017	87 286	5 677	2 467	12 414	0	0	0	107 844	267 993 423,40 دج
2018	138 495	871	6 439	29 722	1 455	0	0	176 982	332 592 583,28 دج
2019	141 552	6 292	8 342	38 806	2 432	5 056	0	202 480	503 870 361,61 دج
2020 (*)	4 210 284	11 350	4 845	85 676	68 395	213 175	235	4 593 960	5 423 727 074,80 دج

المصدر: تجمع النقد الالي على الموقع بتاريخ 2021/06/30 على الرابط

https://giemonetique.dz/ar/qui- sommes-nous/activite-paiement-sur-internet

من خلال الجدول نلاحظ انه هناك تطور ملحوظ في نشاط الدفع عبر الانترنات بواسطة البطاقة البنكية من أكتوبر 2016 الى غاية 2020 سواء من ناحية المعاملات أو المبالغ الاجمالية للمعاملات، كما نلاحظ أن تطور المعاملات حقق قفزة نوعية في سنة 2020 وذلك عائد الى سببين :

انضمام بريد الجزائر الى تجمع النقد الآلي وتحقيق تبادل المعاملات بين البطاقة البيبنكية و الذهبية، التي أصبحت سارية المفعول منذ 05 جانفي 2020 مما أدى إلى زيادة كبيرة في حجم الدفع الإلكتروني عن طريق البطاقة البيبنكية والبطاقة الذهبية.

الوضع الإستثنائي الذي فرضته جائحة كورونا وتأثيرها على المعاملات التقليدية ، مما أدى الى اللجوء الى وسائل الدفع الإلكترونية بقوة .

ولتفصيل أكثر نعرض الجدول في دائرة بيانية بالنسب المؤوية كما هو موضح في الشكل التالي:

شكل(01): نسب تطور عمليات الدفع عبر الانترنات حسب كل قطاع

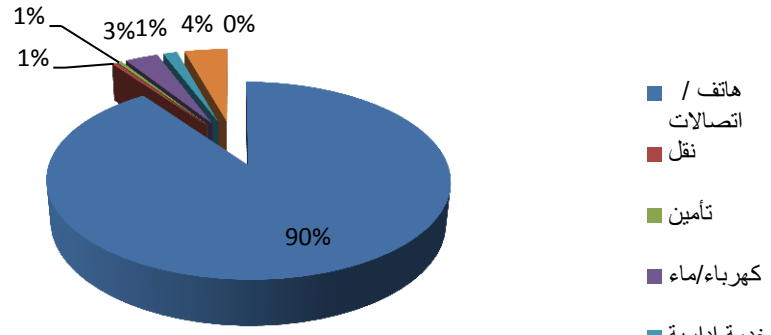

من إعداد الباحثين: إعتمادا على معطيات الجدول رقم 01

نلاحظ تفاوت في نسبة التطور من متعامل لأخر حيث أن قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية قد استحوذ على الحصة الاكبر في تأدية المدفوعات بواسطة الانترنات بنسبة 90٪ بالمئة من مجمع المعاملات، في حين جاء قطاع الخدمات الادارية ثانيا بنسبة 04٪ بفارق بسيط على قطاع الكهرباء والغاز والذ ي حاز على نسبة 03٪، أما باقي النسب فقسمت بين كل من قطاع التأمين والنقل والبضائع بنسب تقدر بـ 01٪ تقريا لكل قطاع.

2.1.3تطور نشاط الدفع الالكتروني خلال الخمس أشهر الاولى من سنة 2021.

نتاول في هذا الصدد مجمل عمليات الدفع الإلكترونية حسب كل قطاع خلال الخمس أشهر الاولى من جانفي 2021 الى ماي 2021 وفق الجدول التالي:

جدول رقم 02: يوضح تطور نشاط الدفع عبر الانترنات في الجزائر خلال الخمس أشهر الاولى من سنة 2021.

السنة	هاتف / اتصالات	نقل	تأمين	كهرباء/ماء	خدمة ادارية	خدمات ادارية	رقم الاعمال	العدد الاجمالي للمعاملات	المبلغ الاجمالي
جانفي	576 474	2 965	696	6 285	28 239	24 231	34	638 924	761702708,69 دج
فيفري	**472 989**	**2 469**	**132**	**8 788**	**224**	**31 567**	**74**	**516 243**	**621436698,10 دج**
مارس	570 159	3 445	143	10 497	458	4 1 879	465	627 046	821696674,63 دج
افريل	**523 025**	**2 892**	**724**	**8 091**	**350**	**29 691**	**795**	**565 568**	**693865058,21 دج**
ماي	592 613	4 685	88	8 826	259	36 318	1 759	644 548	786690922,33 دج

المصدر: تجمع النقد الالي على الموقع بتاريخ 2021/06/30 على الرابط

https://giemonetique.dz/ar/qui- sommes-nous/activite-paiement-sur-internet

من خلال معطيات الجدول نلاحظ أن مجمل عمليات الدفع الإلكترونية خلال الخمس اشهر الاولى من سنة 2021 يشهد تذبذبا بين إرتفاع وانخفاض، مما أثر بالمقابل على المبالغ الاجمالية للدفع الالكتروني التي كانت بدورها في تذبذب.

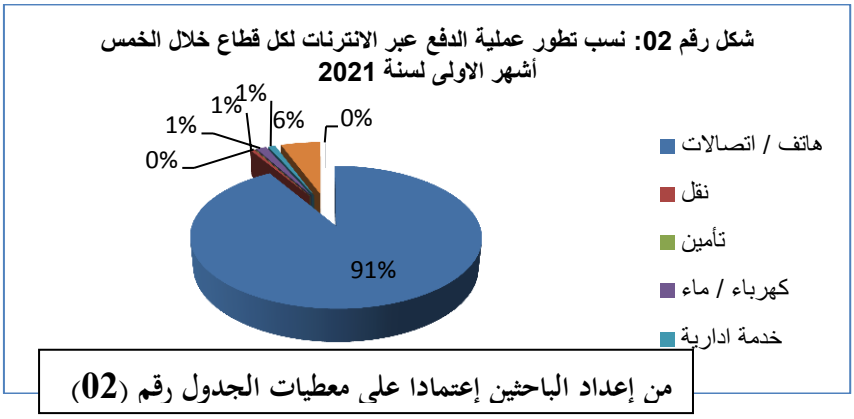

من خلال الدائرة النسبية نلاحظ بقاء قطاع الاتصالات مستحوذا على أعلى نسبة، في المدفوعات الالكترونية بنسبة 91٪ يليه الخدمات الادارية بنسبة 06 ٪، وباقي النسب فقسمت بين كل من قطاع التأمين والنقل والبضائع بنسبة تقدر تقريبا 01٪.

2.3 نشاط السحب على الجهاز الالي:

1.2.3 تطور العدد الاجمالي لأجهزة الصراف الالي البينكية في الجزائر: من خلال هذه النقطة سنتطرق الى تطور عدد اجهزة الصراف الالي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2013 الى شهر ماي 2021:

شكل رقم 03: يوضح تطور عدد أجهزة الصراف الالي البينكية العامة في الجزائر

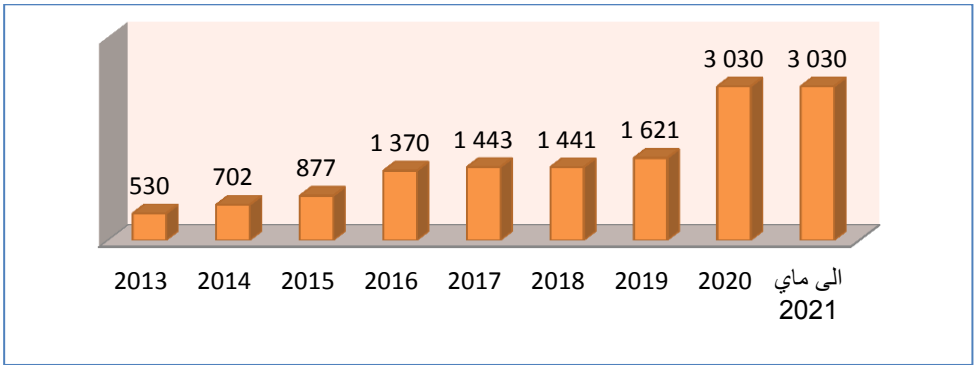

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على بيانات تجمع النقد الالي على الموقع بتاريخ 2021/06/30 عبر الرابط https://giemonetique.dz/ar/qui- sommes- nous/activite-paiement-sur-internet

من خلال الاعمدة البيانية في الشكل نلاحظ انه هنالك تطور في عدد أجهزة الصرف الالي البينكية العاملة في الجزائر، حيث نلاحظ تزايد في طول الاعمدة من سنة الى اخرى ففي سنة 2013 قدر بـ 530 جهاز لتصل في ماي سنة 2021 الى 3030 ، أي بإرتفاع في عدد الاجهزة يقدر بـ 2500 جهاز كفارق خلال ثمان سنوات .

هذا التطور في عدد الاجهزة الخاصة بالصراف الالي البيبنكية العاملة في الجزائر يعكس سعي الدولة الجزائرية الى تعميم وسائل الدفع الالكتروني على كافة التراب الوطني وبالتالي المساهمة في تعزيز الشمول المالي من خلالها.

2.2.3 تطور نشاط عمليات السحب الإلكتروني بين سنة 2013 الى 2020:سوف نتطرق لعمليات السحب الالكتروني على جهاز الصراف الالي في الجزائر، خلال الفترة الممتدة بين سنة 2013-20220 والخمس أشهر الاولى من سنة 2021 من خلال الجداول والاشكال التالية :

أ- عمليات السحب الإلكتروني من 2013 الى 2020: يوضح الجدول العدد الاجمالي لعمليات السحب الإلكتروني للأموال والمبالغ الاجمالية المسحوبة خلال الفترة الممتدة من 2013 الى 2020، حيث نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع العدد الإجمالي لمعاملات السحب بين 2013 والتي قدرة بـ 5280881 معاملة سحب إلكترونية مقارنتا بسنة 2020 التي بلغ عدد السحوبات الإلكترونية خلالها بـ 58428933 معاملة سحب، وللإيضاح أكثر نستخدم المنحني البياني التالي :

جدول رقم 03 : يوضح تطور عمليات السحب الالكتروني من 2013 الى 2020

السنة	العدد الإجمالي لمعاملات السحب	المبلغ الإجمالي لمعاملات السحب
2013	5 280 881	44 283 882 800,00 دج
2014	5 189 791	47 609 711 700,00 دج
2015	3 846 304	40 191 520 200,00 دج
2016	6 868 031	98 822 524 500,00 دج
2017	8 310 170	126 398 291 000,00 دج
2018	8 833 913	136 233 452 000,00 دج
2019	9 929 652	164 116 233 000,00 دج
2020	58 428 933	1 073 004 953 000,00 دج

المصدر: تجمع النقد الالي على الموقع بتاريخ 2021/06/30 على الرابط

https://giemonetique.dz/ar/qui- sommes-nous/activite-paiement-sur-internet

شكل رقم 04: يوضح تطور العدد الإجمالي لعمليات السحب بين سنة 2013 الى 2020

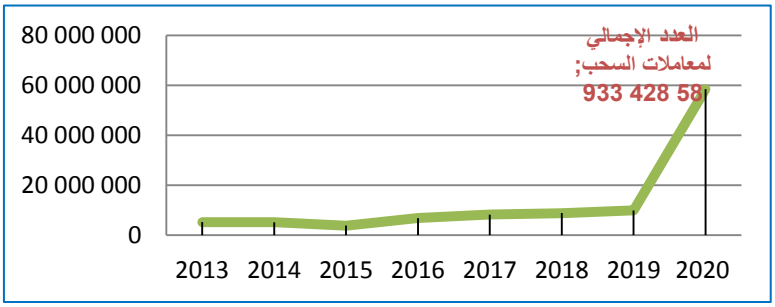

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على بيانات الجدول رقم 03

من خلال المنحني السابق يتضح لنا ان عملية السحب الإلكتروني شهدت تناقص بين سنة 2013 و 2015 لتعاود الارتفاع بشكل بطيء من سنة 2015 الى سنة 2019 قبل ان تشهد ارتفاع سريع جدا من سنة 2019 الى سنة 2020 ويرجع هذا الارتفاع السريع في المعاملات في سنة 2020 الى انضمام بريد الجزائر الى تجمع النقد الآلي وتحقيق تبادل المعاملات بين البطاقة البيبنكية /الذهبية، التي أصبحت سارية المفعول منذ 05 جانفي 2020 مما أدى إلى زيادة كبيرة في عملية السحب الإلكتروني عن طريق البطاقة البيبنكية والبطاقة الذهبية. الوضع الإستثنائي الذي فرضته جائحة كورنا وتأثيرها على المعاملات التقليدية، مما أدى الى اللجوء الى وسائل الدفع الإلكترونية بقوة .

ب- عمليات السحب الإلكتروني في الخمس أشهر الاولى من سنة 2021:

جدول رقم 04 : يوضح تطور عمليات السحب الالكتروني خلال الخمس أشهر الاولى من سنة 2021

لسنة 2021	العدد الإجمالي لمعاملات السحب	المبلغ الإجمالي لمعاملات السحب
جانفي-2021	**5 746 786**	**114 855 470 500,00 دج**
فبراير-2021	**5 279 202**	**105 904 121 000,00 دج**
مارس-2021	**6 199 220**	**128 932 610 500,00 دج**
افريل-2021	**6 788 903**	**141 839 155 000,00 دج**
ماي-2021	**6 855 190**	**134 558 111 500,00 دج**

المصدر: تجمع النقد الالي على الموقع بتاريخ 2021/06/30 على الرابط

https://giemonetique.dz/ar/qui- sommes-nous/activite-paiement-sur-internet

من الجدول السابق نلاحظ انه شهدت الخمس أشهر الاولى ارتفاع في عدد المعاملات إلا في شهر فيفري الذي شهد تناقصا ونوضح ذلك من خلال تحليل المنحنى :

الشكل رقم (05): يوضح تطور العدد الاجمالي لعمليات السحب الالكتروني في الخمس أشهر الاولى لسنة 2021

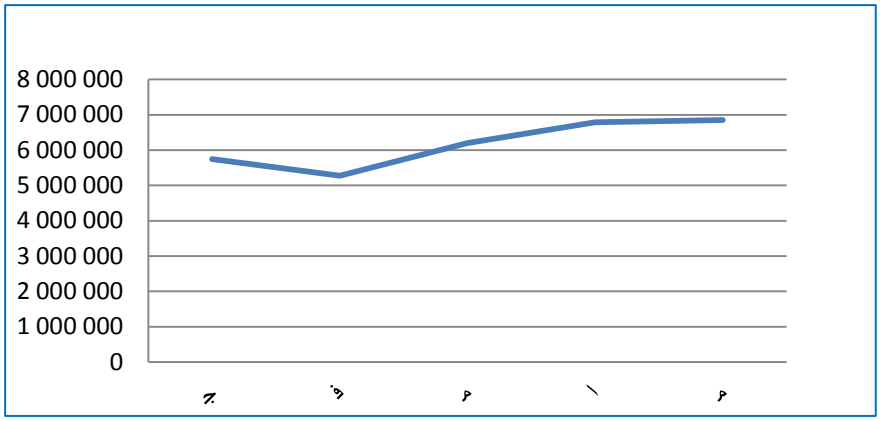

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على بيانات الجدول رقم 04

من خلال المنحنى نلاحظ مرحلتين، الاولى تشمل ميل سالب أي إنخفاض في عدد المعاملات لشهر فيفري عن شهر جانفي، ثم تحولت الى الميل الموجب والذي يعكس الإرتفاع المتزايد للمعاملات الالكترونية خلال شهر مارس الى غاية ماي من السنة2021.

3.3: نشاط الدفع من خلال محطات الدفع الإلكتروني :

يتم التطرق في هذا المجال الى حجم نشاط الدفع الإلكتروني في الجزائر وإبراز تطور الوسائل المساعدة لإجراء الدفع الإلكتروني بواسطة البطاقات الإلكترونية وأجهزة نقاط الدفع الالكترونية (**TPE**)من خلال تحليل

تطور العدد الإجمالي لعدد نهائيات البيع في الجزائر حيث يمكن توضيح تطور العدد الإجمالي لمحطات الدفع عبر كامل التراب الجزائري وذلك في الفترة الممتدة من 2013 الى شهر ماي من لسنة 2021 :

الشكل رقم (06) يمثل تطور العدد الاجمالي لمحطات الدفع الالكتروني العاملة

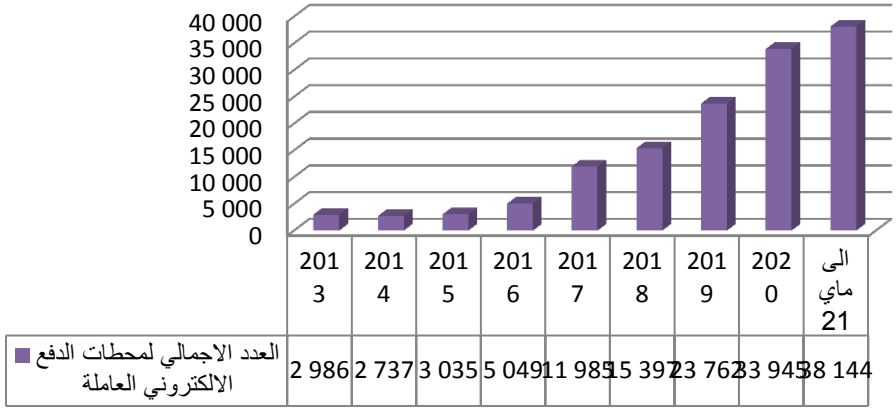

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على بيانات تجمع النقد الالي على الموقع بتاريخ 2021/06/30 عبر الرابط https://giemonetique.dz/ar/qui- sommes-nous/activite-paiement-sur- internet

من خلال الاعمدة البيانية في الشكل السابق نلاحظ وجود شبه استقرار في عدد محطات الدفع الإلكترونية في الجزائر من سنة 2013 الى سنة 2015 التي 3035 جهاز دفع بفارق 49 جهاز دفع فقط ، ليتضاعف عددها سنة 2016 لتبلغ 5049 جهاز دفع إلكتروني بفارق 2014 جهاز دفع إلكتروني عن سنة 2015 ، وتستمر الزيادة المعتبرة في محطات الدفع الالكترونية الى أن وصلت في ماي 2021 الى 38144 جهاز دفع إلكتروني بفارق 33095 جهاز بالمقارنة بسنة 2016.

ان هذه الزيادة المعتبرة في وسائل الدفع الالكتروني انما تدل على سعي الدولة الى تكريس الشمول المالي من خلال حث المتعاملين الإقتصاديين على توفير وسائل الدفع الإلكتروني لزبائنهم (حسب ما نصت عليه المادة 111 من قانون المالية 2018) كما يدل إرتفاع عدد محطات الدفع الالكترونية ايضا على الاسراع في تنصيب أجهزة الدفع الإلكترونية من قبل المؤسسات العمومية وأيضا المحلات والصيدليات، تجنبا للعقوبات المفروضة على المخالفين التي نصت عليها نفس المادة.

4: موقع الجزائر بين الدول العربية في تعزيز الشمول المالي: لا يمكن تقييم واقع الشمول المالي في الجزائر إلا بعد مقارنة المؤشرات المحققة من طرفها بنظيرتها من الدول العربية، فبالرغم من الجهود

المبذولة من طرف الجزائر من خلال استراتيجيتها الرامية الى تعزيز الشمول المالي إلا ان تلك المؤشرات أقل من المستوى المطلوب بالمقارنة بنظيرتها من الدول العربية ، حيث سنتناول تحليلا لأهم المؤشرات قيما يلي:

1.4 مؤشر مستخدمي بطاقات الإئتمان: يعتمد استخدام بطاقات الائتمان على مدى تطور البنية التحتية التقنية المتوفرة في الدولة، حيث يعتبر عدد مستخدمي بطاقات الائتمان من المؤشرات المهمة للشمول المالي في هذا الصدد، بلغت نسبة البالغين الذين يستخدمون بطاقات الائتمان في الوطن العربي حوالي 4.6 في المائة عام 2017، وتعتبر هذه النسبة صغيرة بالقياس بالنسبة المماثلة على مستوى العالم البالغة 18.4 في المائة، والدول متوسطة الدخل البالغة11.1 في المائة، ومرتفعة قليلا بالقياس بالدول منخفضة الدخل التي تبلغ النسبة بها 2.1 في المائة. (صندوق النقد العربي ، 2019)

والشكل الموالي يبين نسبة البالغين الذين يملكون بطاقات إئتمانية (**crédit card**) الى اجمالي السكان البالغين(لسنة 2017)

الشكل رقم(07): نسبة البالغين الذين يملكون بطاقات إئتمانية (crédit card) الى اجمالي السكان البالغين(2017)

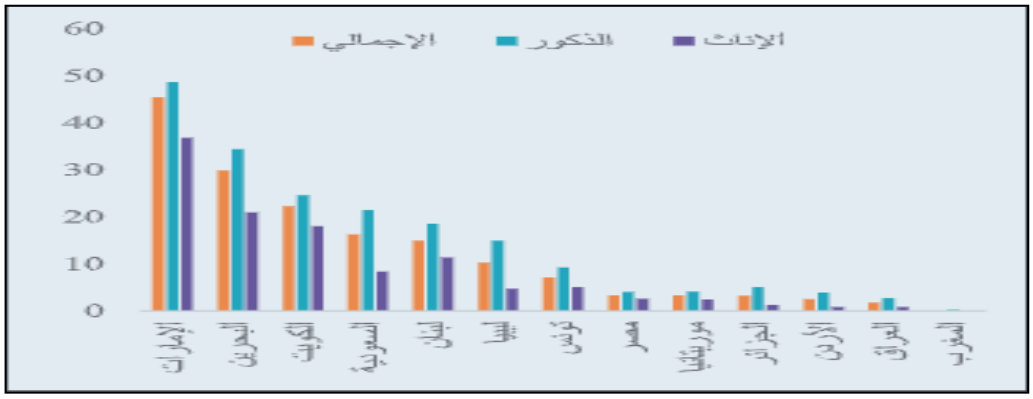

المصدر : صندوق النقد العربي ، التقرير العربي الموحد 2019، الفصل الحادي عشر ، الشمول المالي في الدول العربية الواقع والآفاق ،ص 198.

نلاحظ ان من خلال الاعمدة البيانية تفاوت في نسب إستخدام البطاقات الائتمانية، حيث سجلت الإمارات أعلى نسبة للبالغين المستخدمين البطاقات الائتمانية بنسبة 45.4%، تلتها البحرين بنسبة29.8 %، ثم الكويت بنسبة22.3 %، والسعودية بنسبة 16.3%، تليها كل من لبنان بـ

14.9 %و وليبيا 10.3% تونس بـ 7.1%. أما باقي الدول العربية الاخرى ومن ضمنها الجزائر فقد سجلت نسبة تقل عن 3.3% وهي نسبة ضعيفة جدا .

2.4مؤشر النفاذ الى الخدمات المالية عبر الانترنت والهاتف النقال: بلغت نسبة البالغين اللذين يستخدمون الهاتف النقال والانترنت للنفاذ الى الخدمات المالية والمصرفية في الدول العربية المتوفر عنها بيانات حوالي 5.7%وهي نسبة منخفضة (مقارنة بالدول المتقدمة والتي تبلغ 51.8%) والدول المتوسطة الدخل 19.2 %والدول منخفضة الدخل 17.1%، في حين بلغت النسبة على المستوى العالمي 24.9%. (صندوق النقد العربي ، 2019)

والشكل الموالي يبين السكان البالغين في الدول العربية المستخدميين للأنترنت والهاتف المحمول للنفاذ المالي الى اجمالي السكان البالغين خلال سنة 2017 :

الشكل رقم(08): نسبة السكان البالغين في الدول العربية المستخدمين للأنترنت والهاتف المحمول للنفاذ المالي الى اجمالي السكان البالغين(2017)

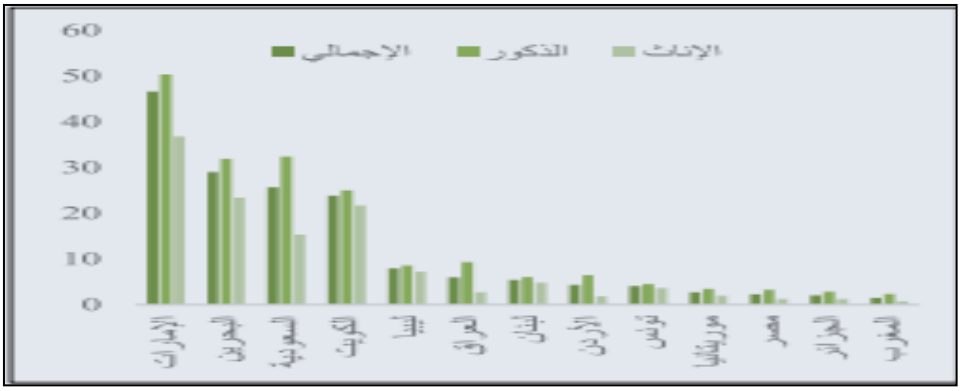

المصدر : صندوق النقد العربي ، التقرير العربي الموحد 2019، الفصل الحادي عشر ، الشمول المالي في الدول العربية الواقع والآفاق ،ص 198.

من خلال الاعمدة البيانية نلاحظ انه يوجد اربعة دول عربية حققت معدلات مرتفعة لإستخدتم الانترنت والهاتف النقال في المعاملات المالية والمصرفية وهي الامارات بـ 46.6% والبحرين بـ 29% والسعودية بـ **25.7%** والكويت بـ 23.8 % . في حين حققت الدول العربية الأخرى مستويات منخفظة ومن ضمنها الجزائر التي احتلت المركز ما قبل الاخير(بفارق ضئيل عن المغرب التي حققت نسبة 1.5 %)

3.4مؤشر تطور مكينات الصراف الالي: تعتبر اجهزة الصراف الالي حجر الزاوية بالنسبة للخدمات المالية الالكترونية الذاتية، حيث توفر هذه الاجهزة إمكانية الإيداع والسحب والتحويلات، بالإضافة الى العديد من الخدمات التي تطورت بشكل مستمر لهذه الالات لتواكب احتياجات العملاء وبالتالي المساهمة في تعزيز الشمول المالي، حيث بلغت تطور نسبة الصراف الالي لكل 100 ألف بالغ كنسبة عالمية لسنة 2018 (40.38) ، وبلغت سنة 2019 (42.78 صراف الى لكل 100 ألف بالغ)، ويمكن أيضا التعرف ترتيب انتشار أجهزة الصراف الالي في الدول العربية المتوفر عنها بيانات كنسبة لكل دولة عربية على حدى لسنة 2018 من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم(09): تطور عدد مكينات الصراف الالي في الدول العربية لكل 100 ألف بالغ لسنة 2018

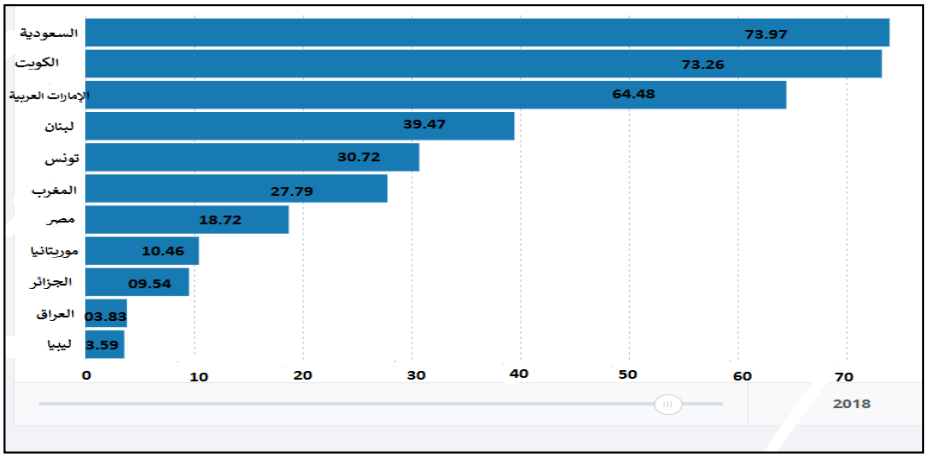

المصدر : من إعداد الباحثين إعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي، بتاريخ 2021/07/14 على الرابط
https://data.albankaldawli.org/indicator/FB.ATM.TOTL.P5?end=2018&locations=DZ-MA-AE-TN-EG-KW-SA-LB-MR-IQ-LY&most_recent_value_desc=true&start=2018&view=bar

من خلال الشكل البياني نلاحظ انه يوجد تفاوت في عدد مكينات الصراف الالي في الدول العربية خلال سنة 2018، حيث احتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الاولى بإمتلاكها 73.97 صراف الى لكل 100 ألف بالغ تليها كل من الكويت و الإمارات العربية المتحدة بإمتلاكها لـ (73.26 و64.48 صراف الى لكل 100 ألف بالغ) على التوالي، ثم تأتي كل من لبنان وتونس والمغرب ومصر بإمتلاكها على التوالي لـ (39.47 و30.72 و27.79 و18.72 صراف الي لكل

100ألف بالغ)، بينما الجزائر فكانت ضمن المراكز الاخيرة بـ 09.54 صراف الى لكل 100 الف بالغ، وهو عدد قليل جدا مما يعني انه هنالك إقصاء مالي كبير من خلال مؤشر الصراف الالي .

5خاتمة

من خلال دراستا هذه استخلصنا ان اعتماد الجزائر الخدمات المصرفية الالكترونية لا يعتبر قرارا اختياري بل هو واقع حتمي فرضته إفرازات العولمة المالية التي أدت الى ضرورة إتساع دوائر الخدمات المالية لتشمل الفئات المقصاة ماليا وبالتالي تعزيز الشمول المالي، حيث سعت الجزائر الى تعميم إستخدام الخدمات المالية الالكترونية من أجل تمكين أكبر شريحة من المواطنين للحصول على منتجات مالية بسهولة وسلاسة وأمان، من خلال التطور الملحوظ في عدد الصرفات الالية على المستوى الوطني وكذلك تطور نشاط الدفع والسحب الالكتروني عبر الانترنات و الصراف الالى وكذلك إعتماد الوسائل المساعدة لإجراء الدفع الإلكتروني بواسطة البطاقات الإلكترونية وأجهزة نقاط الدفع الالكترونية .

لكن رغم هذه الجهود تبقى تجربة الجزائر محتشمة بالمقارنة مع مستوى الخدمات الالكترونية المقدمة من طرف نظيراتها من الدول المجاورة ودول الخليج العربي و الدول الغربية ، التي قطعت اشواطا كبيرة في هذا المجال مكنتها من تضييق دائرة الاقصاء المالي.

ومنه ارتئينا تقديم بعض الإقترحات التي يمكن من خلالها تقليل الفجوة التكنولوجية في المجال المالي في الجزائر و تطوير الخدمات الالكترونية المصرفية بما يتوافق والأهداف المرجوة من الشمول المالي:

- ✓ ضرورة إعداد إطار تشريعي مناسب يواكب التطور الرقمي ويعزز الثقة في الخدمة الالكترونية المصرفية بين العميل والمؤسسات المالية على حد سواء؛
- ✓ حماية المبادلات الالكترونية خاصة المالية منها، وذلك لكسب ثقة المواطنين في الخدمات المالية الالكترونية وبالتالي جذب عملاء جدد، لكون مصير الخدمات الالكترونية مرهون بثقة المواطن في حماية المعطيات الشخصية له خاصة منها المالية؛
- ✓ العمل على هيكلة النظام المالي الجزائري بما يتوافق مع متطليات تطبيق الادارة الالكترونية في المجال المالي ؛

- ✓ الإهتمام بالتطوير المستمر للموارد البشرية في المؤسسات المالية الجزائرية في مجال التكنولوجيا المالية، حيث ان مجتمع المعرفة مبني بشكل اساسي على رأسمال البشري وقدرته على ادماج التكنولوجيا الرقمية في مختلف الاعمال؛
- ✓ الإهتمام بالبحث والتطوير في مجال الخدمات المصرفية الإلكترونية من خلال ابتكار خدمات مالية إلكترونية تراعي خصوصية المجتمع الجزائري، بحيث تتناسب مع الشرائح المختلفة للمجتمع وتراعي من خلالها حاجياتهم وتطلعاتهم على ان تكون ملائنة من حيث النوعية والتكلفة؛
- ✓ إعتماد إستراتيجيات وطنية للتثقيف المالي لتقليص الإقصاء المالي وذلك بتحديد لحجم كل من الفجوة التكنولوجية المالية والفجوة بين الاقتصاد الرسمي والغير الرسمي.

6 قائمة المراجع:

المقالات العلمية

- أحمد فؤاد خليل. (2015). اليات الشمول المالي ، نحو الوصول للخدمات المالية. *مجلة الدرسات المالية المصرفية*، صفحة 07.
- جلال الدين بن رجب. (2018). إحتساب مؤشر مركب الشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية. *صندوق النقد العربي*، صفحة 02.
- صبرينة شنبي، و السعيد بن لخضر. (2018). أهمية الشمول المالي في تحقيق اللتنمية. *مجلة البحوث والعلوم المحاسبية*، صفحة 109.
- صندوق النقد العربي . (2019). *الشمول المالي في الدول العربية الواقع والافاق*. صندوق النقد العربي.
- عمار يسين اوسياف، و شافية شاوي. (حزيران/ يونيو, 2020). الشمول المالي في الجزائر الواقع ، المعيقات والحلول. *مجلة الإقتصاد الإسلامي العالمية*، صفحة 122.

مواقع الانترنات

https://giemonetique.dz/ar/qui-sommes-nous/activite-paiement-sur-internet
https://data.albankaldawli.org/indicator/FB.ATM.TOTL.P5?contextual=default&end=2019&locations=DZ-MA-AE-TN-EG&name_desc=false&start=2004&view=chart